

(١٧٩٩) وعنه (ع) أنه قال في قِسْمَةِ الدُّورِ : لا بِأُسْ بَأَن تُقَسِّمَ البيوتُ بالقيمة والسَّاحَةُ بالذَّرْع ، وَأَن يُتْرَكَ^(١) من السَّاحَةِ طريقٌ شائعٌ بينَ القومِ .

(١٨٠٠) وعنه (ع) أنه سُئِلَ عن قِسْمَةِ العُلُوِّ والسُّفْلِ على مَنْ يُقَوِّمُ^(٢) نَقْضُ السُّفْلِ . قال : عَلَى صاحبِ السُّفْلِ . وتكونُ كالأَرْضِ لصاحبِ العُلُوِّ ينتفع به . وليس لصاحبِ السُّفْلِ أَن يَهْدِمَهُ . ويُكَلِّفُ صاحبَ العُلُوِّ أَن يُسَقِّفَهُ ، بل على صاحبِ السُّفْلِ إِصلاحُهُ إِذَا اسْتَرَمَ^(٣) إِن لم يكن جَنَى عليه صاحبُ العُلُوِّ .

(١٨٠١) وعنه (ع) أنه قال : ما هَلَكَ أَوْ اسْتُجِيقَ^(٤) مما هو بينَ الشُّرَكَاءِ قَبْلَ القِسْمِ فهو على جميعهم . وما هَلَكَ بَعْدَ أَن تَقَاسَمُوا^(٥) فهو على مَنْ صارَ إِليه وَإِن اسْتُجِيقَ سَهْمُ أَحَدِهِمْ أَوْ شَيْءٌ مِنْهُ : أَعَادُوا القِسْمَةَ .

(١٨٠٢) وعنه (ع) أنه قال : إِذَا اعتَلَ السُّفْلُ وكان تعليقُ العُلُوِّ يُمكنُ ويستطاع ، فعلى صاحبِ السُّفْلِ تعليقُهُ وإصلاح سفله . وَإِن كان ذلك لا يستطاع نَقْضُ صاحبِ العُلُوِّ عُلُوَّهُ ، وعلى صاحبِ السُّفْلِ إِصلاح السُّفْلِ ، ثم إِن شاءَ صاحبِ العُلُوِّ أَن يبْنِي عليه بقدرِ ما كان له فَعَلَّ . وكذلك إِذَا انهَدَمَ الجميعُ وما كان لكلٍّ واحدٍ منهم من شَيْءٍ بَأَن به : فإِصلاحُهُ عليه إِذَا اسْتَرَمَ ، وما كان بينهما يَنْتَفِعَان به معاً^(٥) : فإِصلاحُ ما اسْتَرَمَ منه بينهما على قدرِ الأَنْصِبَاءِ إِلَّا أَن يكونَ في ذلك شرطٌ ، فالشرطُ . أَمَلِكُ إِذَا كان فيما يَحِلُّ ويجوز .

(١٨٠٣) وعنه (ع) أنه قال : إِذَا ادَّعَى بعضُ الأَشْرَاقِ الغَبْنَ وأنكر

(١) د - تترك (غ) .
(٢) ي حش - أى استوجب .
(٣) س - معاً - معافاً .
(٤) س - يقوم - ي - يقوم .
(٥) ز - بعد ما تقاسموا .